وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

منظمة التجارة العالمية

بحث تقدمت به الطالبة (شهلاء جمعة داود) الى كلية القانون وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

م . جبار محمد مهدي

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة ١١

الاهداء

بسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره البهي وحده اسجد خاشعا شاكرا "لنعمته وفضله علي في اتمام هذا البحث

الى ...

صاحب الفردوس الاعلى وسراج الامة المنير وشفيعها النذير البشير

محمد (صلى الله عليه وسلم) فخرا واعتزازا"

الى...

الذي طالما اسمه راعي العلم والعلماء الى الذي بذل كل ما لديه لكي نكبر ونصبح نتعلم الى الذي اعطاني كل شي لأصبح لأتعلم لأكون الى روح اعز انسان الى روح والدي العزيز

الى...

التي جعلها الله كتلة من الحنان الى التي تحت اقدامها كل الحنان الى التي تعبت وصبرت الى والدي العزيزة

الى اخي وخواتي الى جميع احبائي

الى...

الى كل من اضاء بعلمه عقل غيره

او هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فاظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين الى اساتذتي الافاضل المحترمين

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله الطيبين الطاهرين.

اول الشكر واخره اتقدم به الى المنعم الباري عز وجل (الله) سبحانه وتعالى الذي احاطني برعايته الالهية العظيمة ويسر لي كل عسير والهمني الصبر والقوة في شق طريقي الدراسي.

واتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني الى استاذي الفاضل (جبار محمد مهدي) لتوجيهاته السديدة التي مازالت منارا لي في البحث العلمي والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في اتمام هذا البحث .

كما لا انسى من قال فيهم الرسول الكريم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

اساتذتي واصدقائي الذين وجدتهم في السراء والضراء الذين قدموا لي يد العون ليظهر هذا البحث في ابهى صورة فجزاكم الله عنا كل الخير.

المقدمة

منظمة التجارة العالمية هي منظمة تجارية تعنى بتنظيم التجارة الدولية بين الدول وقد انشات في عام ١٩٩٥ وهي واحدة من اصغر المنظمات العالمية عمرا وبالرغم من ذلك فان تأسيسها يعتبر حدثا وتطورا حاسما على الصعيد العالمي ولما تمتلكه المنظمة من اهميه تجارية على المستوى الدولي بحيث يمكن القول بان تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية تتأثر بها جميع دول العالم سواء كانت اعضاء في المنظمة ام خارجها .

لذا فمن المهم ان تتعرف جميع دول العالم على محتوى هذه الاتفاقيات وان تتبين طبيعة ما سوف يترتب عليها من اثار سلبية ام ايجابية حتى يكون باستطاعتها ترتيب اوضاعها ومراجعة سياستها الداخلية والخارجية للاستفادة مما قد ينتجه النظام الجديد للتجارة العالمية من فرص ولتفادي ما قد ينتج ما اضرار.

ويجب على الدول النامية التركيز على هذا الامر اكثر من غيرها من الدول وذلك لأنها تعاني من ضعف موقعها في النظام الراهن في التجارة العالمية وكذلك تخلفها وعدم قدرتها على الانطلاق على طريق التنمية مما يزيد من حجم التحدي الذي ستوجهه الدول النامية عند انضمامها الى المنظمة وخاصة ان المنظمة تضع شروط للانضمام اليها مما يضطر الدول الى تغير سياستها التجارية لذى عليها ان توازن بين السلبيات والايجابيات للانضمام الى المنظمة حتى لا تقع في ازمات لا تستطيع الخروج منها باقل الخسائر.

كما ان انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يعني خلق الظروف الملائمة والضرورية للنمو والتطور لكنه في الوقت نفسه لا يضمن المنافع المرتقبة للانضمام إذ يعتمد ذلك على قدرة الدولة بمؤسساتها الحكومية والمدنية في خلق وسط تتوفر فيه القدرات الفنية والبنى التحتية لكي تتحقق المنفعة المرادة من انضمام العراق الى المنظمة.

وسنتناول في هذا البحث أهم النقاط المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية خاصة وأن هذه المنظمة أصبحت في عصرنا الراهن إحدى أدوات النظام العالمي الجديد، حيث نتناول نشأة منظمة التجارة العالمية وعضوية منظمة التجارة العالمية والمبادئ الاساسية التي تقوم عليها المنظمة وشروط الانضمام والانسحاب منها وكذلك اثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في دول العالم الثالث.

اهمية البحث

إن البحث المطروح يعتبر في غاية الأهمية لأنه يعرّف ماذا تعني منظمة التجارة العالمية وما هو موقع الدول من هذه المنظمة؟.

وتأتي أهمية هذا البحث في الوقت الذي أصبحت فيه معظم الدول النامية بما فيها العراق تدرس إمكانية انضمامها لهذه المنظمة أو بقائها منعزلة عنها .

منهجية البحث

ومن الناحية المنهجية فقد تناولنا هذا البحث وفقا للمنهج الوصفي حيث وزع البحث على مجموعة من العناوين الفرعية حيث بدأناه بمدخل بينا فيه لمحة موجزة عن نشأة منظمة التجارة العالمية والظروف التي رافقتها وبعد ذلك انتقلنا لبيان أهمية وأهداف وطرق ثم انتقلنا إلى عرض مادة البحث ولننتهي بخاتمة تتضمن نظرة نحو المستقبل.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول مدى استعداد دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والعراق بصورة خاصة في ضوء وضعها الاقتصادي الحالي الانضمام الى المنظمة ومعرفه مدى ما يتيح لها الانضمام الاستفادة من الامتيازات التي تسمح لها نفاذ السلع الى الاسواق العالمية في وقت تعاني اقتصاديات هذه الدول من الضعف في قدراتها التنافسية امام قدرات العالية للأعضاء المنظمين الى المنظمة.

المبحث الاول

التعريف بمنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة دولية مستقلة ماليا واداريا غير خاضعة لهيئة الامم المتحدة تأسست في١ /١/١٩٩٥ مدينة المراكش المغربية نتيجة المفاوضات دورة الأورغواي الممتدة من ١٩٦٨-١٩٩٤ وتعتبر منظمة حكومية اذ لا يشارك في قراراتها الا حكومات الدول الاعضاء (١).

وتستمد منظمة التجارة العالمية قواعدها ونظمها من الاتفاقيات المعقودة بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وتسعى المنظمة الى حرية التجارة العالمية لذا فأن نطاقها يعد عالميا يشمل دول العالم جميعا(٢)٠

وسنتناول هذا المبحث في مطلبين المطلب الاول نشأة وعضوية منظمة التجارة العالمية حيث يتكون من فرعين الفرع الاول نشأة منظمة التجارة العالمية والفرع الثاني العضوية في منظمة التجارة العالمية والمطلب الثاني اهداف ووظائف منظمة التجارة العالمية حيث يتكون من فرعين الفرع الاول اهداف منظمة التجارة العالمية والفرع الثاني وظائف منظمة التجارة العالمية .

المطلب الاول

نشأة وعضوية منظمة التجارة العالمية

سنتناول في هذا المطلب نشاة منظمة التجارة العالمية والعضوية في منظمة التجارة العالمية حيث نتناول في الفرع الاول نشاة منظمة التجارة العالمية والفرع الثاني العضوية في منظمة التجارة العالمية.

الفرع الاول:نشأة منظمة التجارة العالمية

كان لتشكيل منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ حدثا خطيرا خاصة حين ينظر اليه على اساس تاريخ المحاولات الفاشلة لتاسيس هكذا منظمة حيث كانت حلما عزيزا لطالما نأى عن التحقيق للمفاوضين المعنيين بالتجارة (٣).

١- د.عبد الناصر غزال العبادي- منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول – الطبعة الاولى- دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان – ١٩٩٩-ص٥٧.

٢- د.سهيل حسين الفتلاوي – منظمة التجارة العالمية – الطبعة الاولى- دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان-٢٠٠٩ – ص٣٢ومابعدها.

٣-اميرتا ناريكا- الوجيز في منظمة التجارة العالمية- ترجمة عبد الاله الملاح-الطبعة الاولى – العبيكان للنشر- الرياض- ٢٠٠٨-ص٥٣.

وفي فترة ما بعد الحرب وعلى مدى خمسين عاما استمرت المحاولات لتشكيل منظمة متعددة الاطراف وعرضت بعض الاطراف المتعاقدة تشكيل هيئه اكثر استمرارا في شكل منظمة للتعاون التجاري وقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل بدء عمل الجات حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٥ مشروعا للإنشاء منظمة دولية للتجارة على غرار انشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولكن الكونغرس الامريكي رفض هذا المشروع وكان ذلك عام ١٩٥٠ومع مرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها خاصة في الثمانينات نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية إلا أنها وافقت مؤخرا، وتتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٦) مادة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة،وستتولى منظمة التجارة العالمية قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاما وسرعة(١).

لقد شهدت العشرون عاما الماضية نموا استثنائيا في التجارة العالمية فقد زادت صادرات البضائع بنسبه ٦% سنويا وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على انشاء نظام تجاري قوي ومزدهر حيث ان منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الامم اذ ان مهمة المنظمة الاساسية هي انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر(٢).

وقد قامت جهود كثيرة من دول العالم المتقدم لتصحيح الخلل الناشئ من الحروب على التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ولكنها لم تلق الدعم الكافي من بقية دول العالم وكانت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية (البلد المنتصر في الحرب) لفرض سياستها على العالم وتشكيل ما تريد تشكيله من المؤسسات والمنظمات العالمية التي تحل بها كثيراً من المشكلات التي نشأت من الحروب بحيث تستفيد الاستفادة القصوى من تلك المنظمات ومن هنا قامت منظمات دولية كان الغرض منها ترتيب الشأن السياسي والاقتصادي في العالم وفي تلك الحقبة نفسها تم اقتراح انشاء منظمة تعنى بالتجارة الدولية تسمى(منظمة التجارة العالمية) وبالفعل تم توقيع على اتفاقية تأسيس منظمة للتجارة العالمية حيث وضعت اتفاقية التجارة العالمية موضع التنفيذ واصبحت منظمة التجارة العالمية جاهزة للعمل(٣).

١-د.سهيل حسين الفتلاوي- مصدر سابق- ص ١٢.

٢-اتفاقية-منشور على الموقع الالكتروني : http://www.wtoarab.org/Default.aspx?&lang=ar-تاريخ الزيارة٢٠١٧/٢/٢٢.

٣-د.عبد الناصر نزال العبادي-مصدر سابق- ص٨٩ وما بعدها.

الفرع الثاني

العضوية في منظمة التجارة العالمية

يشترط في الدول التي ترغب بالانضمام في منظمة التجارة العالمية ان تكون عضوا في الامم المتحدة وعليها الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم ابرامها في عام١٩٤٧ وتسبق العضوية مفاوضات شاقة وطويلة بين المنظمة والدول الراغبة في العضوية ، يتم فيها تحديد مجالات التجارة التي تلتزم بها الدولة وذلك وفقا لمستوى النمو الاقتصادي لهذه الدولة، كما ان الانضمام للمنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات وانما يتم ذلك تدريجيا على ان لا تزيد فترة التطبيق عن المدة المحددة والتي لا تزيد عشرة سنوات (١).

وتقوم المنظمة بوضع الشروط بتعديل التشريعات التي تراها مناسبة حتى تقبل العضوية فيها استنادا على البيانات التي تقدمها الدولة الراغبة في العضوية فيها من كمارك وضرائب ووسائل اتخاذ القرار في الدولة وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها ١٣٧ دولة ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة حيث تتفاوض ٣٢ دولة حاليا للانضمام الى المنظمة وهناك ٢٠ دولة لم تقدم للعضوية في المنظمة وتشترط المنظمة الدولية عدة شروط على الدولة الراغبة في الانضمام إليها ، كما توجد بعض الاجراءات الواجب اتباعها للانضمام الى المنظمة وفيما يلي اهم الشروط والاجراءات:-

اولا:-تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدولا للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة .

ثانيا:-تقديم التزامات في الخدمات

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها(٢).

١-خالد حنفي – منظمة التجارة العالمية – بحث- منشور على الموقع – http//www.islamaline.net- تاريخ الزيارة٢٠١٧/٢/٢٢.

٢-د. فادي علي مكي – ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية – الطبعة الاولى – المركز اللبناني للدراسات – لبنان – ٢٠٠٠- ص٣٤ .

ثالثا:-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تتعهد الدولة الراغبة بالانضمام الى المنظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتكول انضمام يشمل الموافقة على التطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية (١)0

ينظر الى العضوية في منظمة التجارة العالمية في كثير من الحالات وكأنها امتياز يتم اكتسابه ويمكن سحبة من قبل الموجودين في الداخل وذلك لأسباب ذات صلة وغير ذات صلة بالمنظمة وذلك غالبا ما يقوم بعض الاعضاء ممن يملكون مفتاح الباب بانتهاز فرصة وجود طلب الانضمام لتناول مسألة التجارة الثنائية اضافة الى قضايا اخرى غير تجارية ويمكن ان يؤدي ذلك احيانا الى المزيد من المطالب تتجاوز ما هو منصوص عليه في قانون اتفاقيات المنظمة ويمكن ان يؤدي ذلك احيانا الى ربط بعض الدول الاعضاء عملية الانضمام الى المنظمة لبلد ما بعمليات وقضايا مثل المتغيرات الجغرافية السياسية الاخرى مما يتسبب بعض الاحيان بحدوث تعقيد وتأثير في ايقاف مؤقت لعملية الانضمام الى المنظمة(٢).

المطلب الثاني

اهداف ووظائف منظمة التجارة العالمية

لمنظمة التجارة العالمية اهداف ووظائف تسعى الى تحقيقها وسنتناول في هذا المطلب اهداف ووظائف منظمة التجارة العالمية حيث يتكون من فرعين الفرع الاول اهداف منظمة التجارة العالمية والفرع الثاني يتناول وظائف منظمة التجارة العالمية .

١-د. فادي علي مكي -مصدر سابق- ص٣٤ .

٢ -هديل حجازي وهانس شلومان-منظمة التجارة العالمية – موقع الكتروني -منشور على الموقع :http//www.paltrad.org تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٢٥ .

الفرع الاول

اهداف منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارة العالمية الى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الاعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية واليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهما أضافة الى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الاعضاء وكذلك التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية فضلاً عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة(١) ٠

وفي ما يلي بعض التفصيل عن اهداف منظمة التجارة العالمية :

اولا: ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية

تهدف منظمة التجارة العالمية الى جمع الدول في شبه منتدى او ناد يتباحث الاعضاء فيه في شتى الامور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الاطراف فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين مختلف الاعضاء وتتيح المجال امامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الاعضاء في جولات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

ثانيا: تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الى جميع الدول وخاصة الدول النامية التي يزيد عدد اعضائها في المنظمة ٧٥% من جملة الاعضاء وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات اقل تشددا من غيرها وتعفى الدول الاقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (٢).

١- د. نبيل حشاد- الجات ومنظمة التجارة العالمية - الطبعة الاولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة-٢٠٠١- ص١٩٠.

٢- د. مكي فادي علي - مصدر سابق- ص٤٥-٤٧.

ثالثا: تنفيذ اتفاقية اروغواي

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية الاروغواي والتي تحتاج من اجل تحسين سير عملها الى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على الجات.

رابعا: حل المنازعات بين الدول الاعضاء

لم تكن الية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الاعضاء التي تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام جولة اروغواي نرى لكثرتها وتشعبها بسبب المشاكل التي كانت فيها على مدار خمسين عاما لذلك كان من الضروري انشاء الية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت هذه الالية في منظمة التجارة العالمية .

خامسا: إيجاد الية تواصل بين الدول الاعضاء

تلعب الشفافية دورا" مهما" في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء إطار بالتشريعات التجارية وغيرها من الانظمة والاحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال فهي تتيح فرصة للدول الاعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومنافسة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة ووجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضرورية لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود فعلى سبيل المثال إيجاد سقف للتعريفات الجمركية من خلال الزام بعض الدول الاعضاء بقواعد معينه في التجارة تكون معروفة للجميع(١).

ان الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية وذلك بالقضاء على المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانتساب التجارة الدولية وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول(٢)٠

١- د. مكي فادي علي –مصدر سابق–ص٤٥–٤٧.

٢- د. محمد صفوت قابل– منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية–الطبعة الاولى– الدار الجامعية للنشر– مصر– ٢٠٠٨ –ص٧٠.

وتشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات وإيجاد منتدى للمفاوضات التجارية وتوسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية وزيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقيات الأوروغواي وحل المنازعات بين الدول الأعضاء وإيجاد إلية تواصل بين الدول الأعضاء خاصة الدول النامية وإشراكها في الاقتصاد العالمي(١).

إن أطراف هذه الاتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة والمساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة واستمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج المتواصلة والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقاً لهدف التنمية وذلك مع توخي غاية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد ولبلوغ هذه الأهداف بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية.

وهناك اهداف اخرى تتمثل في خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية الشاملة(٢).

الفرع الثاني

وظائف منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي الاطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة ووظيفتها الاساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الاطراف المشتركة في المعاملات الاقتصادية الدولية وقد نصت اتفاقية تأسيس المنظمة التجارة العالمية على ضرورة تعاون الدول الاعضاء وبذل

١-د.عبدالواحد العفوري-العولمة والجات التحديات والفرص- الطبعة الاولى -مكتبة مدبولي للنشر-القاهرة-٢٠٠٠- ص٣٢.

٢-د.محمد صفوت- مصدر سابق- ص٧٢.

أقصى الجهد في مجال علاقاتها الاقتصادية والتجارة الدولية بهدف رفع مستويات المعيشة وضمان تحقيق التوظيف الكامل وزيادة الدخل الحقيقي وتوسيع الطاقات الانتاجية بما ينعكس على ازدهار التجارة الدولية في السلع والخدمات ويحقق ذلك استخداما" افضل للموارد الاقتصادية المتاحة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا الآيطار فقد اكدت المنظمة في صدر اتفاقية انشائها على ضرورة تأمين نصيب عادل ومتزايد للدول النامية وخاصة الدول الاقل نموا" بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول ولا شك في ان هذا التنصيب العادل يتطلب ضرورة العمل في اتجاه فتح الاسواق وإزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية التي تواجه صادرات الدول النامية إضافة الى ضرورة منحها مزايا تفضيلية واعفاؤها من بعض الالتزامات (١).

ويمكن تلخيص اهم وظائف المنظمة في النقاط التالية:

اولا: تسهل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع والتي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليها فقط وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

ثانيا": الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

ثالثا: إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة (كل عامين للدول النامية وكل اربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار ومدى توافقها مع أحكام "الجات" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية.

رابعا": تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية حيث تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له(٢).

١-عادل المهدى-عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية-الطبعة الثانية-الدار المصرية اللبنانية -مصر-٢٠٠٤- ص١٩٠-١٩٢.

٢-سمير محمد عبد العزيز-التجارة العالمية والجات-الطبعة الاولى-مركز الاسكندرية للكتاب-مصر-١٩٩٤ -ص٨١.

اضافة الى ما ذكر من الوظائف هناك وظائف اخرى منها خفض تكاليف المعيشة بسبب تخفيض الضرائب الجمركية وزيادة نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق المتقدمة والتعامل الحاسم والبناء مع الخلافات التجارية العالمية وتقليل الأعباء المالية على التجار بسبب توحيد الإجراءات التجارية وحيادية آليات المنظمة يجعلها صالحة لجميع الدول بدون استثناء والاعتماد على قوى السوق وترك السياسات التعويضية المكلفة وتقليص المفاجآت في النظم التجارية في دول العالم حيث لا بد من إخبار المنظمة عن ذلك مسبقاً ثم جعل بعض الصلاحيات في يد منظمات عالمية يقلل الفساد الإداري في الدول (١).

وتمثل منظمة التجارة العالمية على هذا النحو الضلع الثالث من اضلاع مثلث النظام الاقتصادي العالمي ذلك النظام الذي وضعت قواعده الى النصف قرن المنصرم ويقع مقر المنظمة في جنيف حيث يعمل على ادارتها وتنظيمها ٥٥٠ موظفا" يتبعون المنظمة ويمثلونها بصرف النظر عن جنسياتهم ويبلغ عدد الاعضاء الحاليين في المنظمة ١٤٦ عضوا وفقا" للموقف في الاول من ابريل عام ٢٠٠٣(٢)٠

يتضح لنا مما سبق ان منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة الدولية بين الدول وان هناك شروط لقبول عضوية الدولة الراغبة في الانضمام الى المنظمة حيث عليها ان تقدم معلومات كامله عنها من انظمة تشريعية وادارية واقتصادية وقانونية ...إلخ ، وان للمنظمة اهداف ووظائف عديدة من اهمها ضمان حرية التجارة الدولية وسهولة تدفقها اضافة الى تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الاعضاء وازاله العقبات التي تواجه التجارة الدولية.

١-د. مصطفى سلامة- قواعد الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت -١٩٩٨- ص٨٤.

٣- عادل مهدي- مصدر سابق.

المبحث الثاني

المبادئ الاساسية لمنظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام والانسحاب من المنظمة

أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة والتي كانت المعيار الأساسي لتكوينها حيث تتمثل في عدة مبادئ أساسية يمكن أن نسميها الأعمدة التي قامت عليها المنظمة وان هناك شروط للدولة التي ترغب بالانضمام الى المنظمة وكذلك الانسحاب منها وسنتناول هذا المبحث في مطلبين المطلب الاول المبادئ الاساسية لمنظمة التجارة العالمية والمطلب الثاني يتناول شروط الانضمام والانسحاب من منظمة التجارة العالمية.

المطلب الاول

المبادئ الاساسية لمنظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ الاساسية والتي تعتبر من اهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمة ومنها كما يلي:

اولا: ادارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة

ثانيا: التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة

ثالثا: فض المنازعات المتعلقة بالتجارة

رابعا: معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنلوجية وبرامج التدريب(١)٠

كما ان هناك مبادى اساسية تقوم عليها منظمة التجارة العالمية يمكن تلخيصها بالمبادئ التالية :-

المبدأ الأول : مبدأ عدم التمييز ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول ويقوم على عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء في المنظمة بحيث تتساوى جميع الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية مع مراعاة بعض الاستثناءات التي تتيحها الاتفاقية كتجارة الحدود وقيام اتحادات جمركية إقليمية ومرافق إقليمية للتبادل الحر.

١- د.عبد الفتاح مراد- شرح النصوص العربية للاتفاقيات الجات-الطبعه الاولى - دار الوطن للنشر - مصر-١٩٩٧- ص٢٢٤.

المبدأ الثاني: مبدأ الشفافية ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية كأساس للحماية بشكل شفاف والابتعاد عن القيود الكمية غير الجمركية لافتقارها للشفافية بمعنى أن يتم إعمال التعريفة الجمركية إذا اقتضت ضرورات وطنية ذلك كعلاج العجز في ميزان المدفوعات أو الحماية المؤقتة للإنتاج الوطني والابتعاد عن القيود الكمية كنظام الحصص في الاستيراد ويعزى ذلك إلى سهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

المبدأ الثالث :مبدأ المفاوضات التجارية التصديرية ويقوم على منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة صناعياً بهدف دعم خططها التنموية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي ولكن ذلك مبني على مفاوضات تجارية بمعنى أن تجلس وتفاوض وأن تتفق تلك الدول.

المبدأ الرابع: مبدأ التبادلية ويعني قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة العالمية من القيود أو تخفيضها ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تتم على أساس تبادلي بمعنى أن أي تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف أو تخفيض معادل له في القيمة من الدولة الأخرى بحيث تتعادل وتتوازن تلك الفوائد التي تحصل عليها أي دولة مع ما يحصل عليه غيرها وما أن تسفر المفاوضات عن اتفاق على تعريفة جمركية معينة وهو ما يسمي (الربط) يصبح هذا الاتفاق ملزماً لجميع الدول دون تمييز ولا يجوز بعد ذلك إدخال أي تعديل جديد دون مفاوضات جديدة(١).

كما ان من مبادئ منظمة التجارة العالمية مبدا شرط الدولة الاكثر رعاية حيث ينص هذا الشرط ان في حالة ابرام الطرف الاخر من معاهدة معينة لاحقة مع دولة ثالثة تتضمن معاملة افضل من المعاملة المتفق عليها في المعاهدة الاولى فان اطرافها يستفيدون من المعاملة الافضل التي يتم تقريرها للغير لاحقا وهنا يلاحظ ان هذا الشرط يمكن تطبيقه على جميع الدول وهذا يتحقق من خلال حرية التجارة الدولية ومبدأ شرط المعاملة الوطنية يعتبر هذا الشرط امتدادا لشرط الدولة الاكثر رعاية اذا يجب على جميع الدول ان تطبق على جميع السلع المستوردة المعاملة نفسها المطبقة على السلع الوطنية وبالتالي فان هذا الشرط يؤكد ايضا حرية التجارة الدولية ومبدا التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الاعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة بحيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات

---

١ – اوليفييه بلين– منظمة التجارة العالمية– ترجمة: عثمان الجبالي المثوثي– الطبعه الثانية– المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر– ليبيا – ٢٠٠٧–ص٣١.

الجمركية ومبدا الغاء القيود الجمركية وفيه يجب اولا التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية ومن ثم الغاء الحواجز التجارية وفي مقدمتها الرسوم الجمركية والقيود الكمية اذ ان هذا الالغاء يسهل التجارة الدولية ويزيل أي حواجز لتدفق المعاملات فيما بين الدول وكذلك من المبادئ الاساسية للمنظمة هو مبدا الشفافية ويقصد به ان يعترف الاعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية في اتخاذ القرارات الحكومية في الامور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الاعضاء او للنظام التجاري متعدد الاطراف وقد جاءت جميع الاتفاقيات مرتبطة بمبدأ الشفافية واخيرا فان جميع اتفاقيات التجارة سواء كان ذلك في مجال السلع ام الخدمات ام الملكية الفكرية يجمع بينهما اتجاه مشترك يتمثل في السعي نحو ازالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها ان تمنع توقف حركة التجارة ومن هذا المنطلق تؤكد التجارة العالمية على تحقيق هذه المبادئ بغية الاستفادة الاكبر للدول الاعضاء مع اتخاذ الاجراءات والتدابير المناسبة لتجنب الاثار السلبية للموارد البشرية من خلال تحرير التجارة الدولية(١).

ان الهدف الاول لمنظمة التجارة العالمية هو حرية التجارة العالمية فان المبدأ الرئيسي للمنظمة هو السيطرة على الاقتصاد الدولي بشكل كامل وتوجيهه بالاتجاه الذي يخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى حيث تقوم المبادئ الاخرى على اساس هذا المبدأ(٢).

ويمكن تلخيص اهم المبادئ العامة لمنظمة التجارة العالمية فيما يلي:-

اولا-الالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية اذا انها الوسيلة الوحيدة للحماية والغاء قيد الكمية على الواردات من السلع والخدمات أي الغاء نظام الحصص الكمية.

ثانيا"-التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة على المدى الطويل والدخول في مفاوضات تخفيض التعريفات الجمركية والالتزام بتثبيتها وعدم رفعها.

ثالثا"-مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ويلزم هذا المبدأ على كل دوله عضو في المنظمة قامت بمنح معامله تفضيلية لدوله اخرى عضو في المنظمة بان تعمم هذه المنظمة تلقائيا" ومن دون تمييز على جميع الدول الاعضاء الا في حالات استثنائية كان تكون بينهما حرب او ما يدعي احدهما لأسباب امنية الى الامتناع

١- د. رعد حسن الصرن -اساسيات التجارة الدولية المعاصرة- الطبعة الاولى-الجزء الاول - دار الرضا للنشر - سوريا- ٢٠٠- ص٢٨٧-٢٨٩.

٢- د. سهيل حسين الفتلاوي- مصدر سابق -ص٢٠٧.

عن تعميم تلك المعاملة ومن دون ان يطلب تبرير ذلك وهذا المبدأ نصت علية المادة الاولى من الاتفاقية .

د- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وهو المبدأ الذي نصت علية المادة الثالثة من الاتفاقية وينص على انه لا يحق للدولة العضو في المنظمة ان تميز في إجراءاتها المحلية بين السلع المنتجة محليا وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الرسوم والضرائب والقوانين والاجراءات التنظيمية من اجل حماية المنتج المحلي.

هـ- مبدا التجارة العادلة وهذا ما نصت علية المادة السادسة من الاتفاقية التي تقضي لجعل التجارة بين الدول الاعضاء مبنية على اسس عادلة حيث تصبح معه الكميات المصدرة والمستوردة من السلع والخدمات انعكاسا" لكفاية الانتاج (١).

ولتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك المبادئ فان الجات تعمل بالإضافة إلى وضع المبادئ التي يتعين على الأعضاء مراعاتها والعمل على الموازنة بين التزامات وحقوق هذه الأطراف على توفير إمكانية التفاوض بين الأطراف المتعاقدة بشان تحرير التجارة ولبلوغ الاهداف السابقة فأن المنظمة تقوم على ارساء وترسيخ مجموعة من المبادئ الاساسية في العلاقات المتعددة الاطراف وكانت على المبادئ نفسها التي اسست عليها اتفاقية الجات (٢).

ويهدف من هذه المبادئ والمهام السابقة تحقيق النمو الاقتصادي الدولي وان مبادئ منظمة التجارة العالمية يجب ان تؤدي الى انعاش الآمال في النمو الاقتصادي العالمي من خلال اسواق اكثر انفتاحا" للاسهام في جهود الصندوق نفسه بشأن التعديلات الهيكلية في اقتصاديات البلدان التي تطلب خبرة الصندوق(٣).

١-د.اديب قاسم الشندي- انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي -بحث منشور على الموقع:http//www.iasj.net- جامعة واسط-كلية الادارة والاقتصاد-تاريخ الزيارة٢٠١٧/٢/٢٧- ص٩.

٢- د. نزار كاظم صباح -بحث -تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ومايترتب عليها مستقبلا"- جامعة القادسية -كلية الادارة والاقتصاد-ص٤.

٣-د. فضل علي مثنى -الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية- الطبعة الاولى- مكتبه مدبولي-القاهرة - ٢٠٠٠-ص٣٠٢.

المطلب الثاني

شروط الانضمام والانسحاب من المنظمة

تشترط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم طلب مرفق به دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية وتعهد بالالتزام بأحكام اتفاقيات الجات جميعها والالتزام بإجراء تعديلات هيكلية للأوضاع الاقتصادية لتطابق لوائحها وقوانينها الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الجات وإن رغبت الدولة طالبة الانضمام في عدم تطبيق أحكام الاتفاقيات على أي من الدول الأعضاء فعليها أن تبين ذلك في طلبها لأنه لا يحق لها ذلك بعد صدور قرار المؤتمر الوزاري بقبول عضويتها، وذلك استنادا إلى الاستثناء الذي حددته الاتفاقية التأسيسية للمنظمة.

أما الخطوات التي تتخذها الدول للانضمام فيمكن ذكرها في الآتي:

اولا: مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية ويعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام وإذا قبل الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة وتعين رئيسا لهذه المجموعة تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.

ثانيا: مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية ويشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية توزع على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها ودراستها وتوجيه أسئلة للدولة التي تطلب العضوية.

ثالثا: المرحلة التي يكون قد تم فيها اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية وتثبيت سقوفها وعلى تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها عندها تعد مجموعة العمل تقريرها النهائي وقرارها بتنسيب الدولة للعضوية وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفة الجمركية وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا وترفع للمجلس العام والمؤتمر الوزاري للموافقة عليها ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد ٣٠ يوماً من توقيع البروتوكول(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى انه تشير إحدى الدراسات إلى أن الدول الصناعية الكبرى المهيمنة ترى أنه على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة

١- ولد سيدي محمد مصطفى –مقال – منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد– منشور على الموقع : www. Aljazera. net وتاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٥.

لذلك أهمها: إقامة نظام ديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وحماية الملكية الفكرية وعدم تشغيل الأطفال دون سن العمل وإجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة(١).

لم يعد الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية سهلا كما كان في السابق بل أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب بالانضمام إلى الاتفاقية إتباعها وهي:

اولا"–التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف ويرفق به الوثائق التالية :–

أ– دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية و سياستها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين الأنظمة الجمركية و أنظمة الاستيراد و التصدير المعمول بها.

ب– جداول التعريفة الجمركية للسلع و الخدمات.

ثانيا": تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلام الدول الأعضاء في المنظمة و التي لها علاقات تجارية مع الدول الطالبة العضوية بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة ويشكل مجلس المنظمة فريق عمل مهمته دراسة و تحليل السياسات الاقتصادية و التجارية لهذه الدولة.

ثالثا"–تجري مفاوضات الانضمام على مسارين الأول المشاورات الثنائية والثاني متعدد الأطراف.

رابعا": يجمع فريق العمل نتائج مفاوضات المسارين ويقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة ويتخذ المجلس الوزاري قرار قبول أو عدم قبول العضو.

خامسا": إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام و يصبح الانضمام نافذا بعد ٣٠ يوما من تاريخ التوقيع ويتم بعد ذلك تصديق البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية ويطلب عادة من الدولة طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإنمائية لتتفق مع أحكام ألمنظمة كذلك إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في عملية الإنتاج وتحسين المناخ الاستثماري تطوير البنية الإنتاجية دعم وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود الاستثمار(٢).

---

1 –د . عبد الناصر نزال العبادي –مصدر سابق – ص ٥٦ .

٣– فادي علي مكي – مصدر سابق– ص٢٢٢

يتم القبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد على إحدى الطريقتين اوكلتيهما:

اولا: تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعة الكبرى اضافة الى اهم الدول ذات العلاقة التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية .

ثانيا: تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون اساسا" للتفاوض .

وفي بعض الاحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية وفي الوقت نفسة تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية(١) .

وفقا للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية تعتبر جميع الدول الأعضاء في اتفاقية "الجات ١٩٤٧"والجماعة الأوروبية أعضاء رئيسين أو أصليين في منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها في يناير ١٩٩٥ كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة كأعضاء مراقبين دائمين وتجيز المادة الثانية عشرة من الاتفاقية التأسيسية للمنظمة لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يتمتع باستقلالية تامة في تصريف علاقته التجارية الخارجية أن ينضم إلى الاتفاقية بالشروط التي يتفق عليها مع المنظمة ويسري الانضمام إلى المنظمة على الاتفاقات التجارية الأخرى الملحقة بها وفق مبدأ القبول الكلي أو عدمه كما تنص المادة الخامسة عشرة من الميثاق التأسيسي للمنظمة على حق الانسحاب منها ويشمل الانسحاب كذلك جميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف أي يحق لأي عضو الانسحاب من منظمة التجارة العالمية بعد مضي ستة اشهر من تاريخ ايداع الطرف الراغب في الانسحاب لأخطار محرر بهذا المضموم لدى مدير المنظمة ويصبح نافذاً بعد ستة أشهر على تلقى طلب الانسحاب(٢).

ومما سبق يتبين لنا ان لمنظمة التجارة العالمية عدة مبادى تقوم عليها وتسعى الى تحقيقها من اهمها تحرير التجارة الدولية وازالة العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر وضمان مناخ دولي ملائم من خلال اعتمادها لهذا المبادئ وان هناك شروط لقبول الانضمام الى المنظمة وكذلك الانسحاب منها .

١–د.فادي علي مكي–مصدر سابق – ص٢٢٣.

٢–ولد سيدي محمد مصطفى– مصدر سابق .

المبحث الثالث

اثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في دول العالم الثالث

سنتناول في هذا المبحث اثار منظمة التجارة العالمية في الدول النامية والدول العربية والعراق والاثار الايجابية والسلبية الناتجة عن انضمام هذه الدول لها وتأثيرها على النواحي السياسية والاقتصادية والمادية والصناعية حيث نتناول هذا المبحث في مطلبين المطلب الاول اثار اتفاقية منظمة التجارة العالمية في دول العالم الثالث والمطلب الثاني اثار اتفاقية المنظمة على الدول العربية والعراق.

المطلب الاول

اثار اتفاقيات منظمة التجارة في الدول النامية

تهدف منظمة التجارة العالمية بصفة أساسية وفقاً لديباجة الاتفاق المنشئ لها إلى زيادة حجم التبادل الدولي وذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية وفقاً لفلسفتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام ومن ثم رفع مستويات المعيشة عن طريق التشغيل الكامل والتخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج على مستوى العالم ككل ومع ذلك فقد أشارت ديباجة الاتفاق إلى الوضع الخاص للدول النامية فمنحتها معاملة تفضيلية في مجال التبادل التجاري وبالرغم من رفع شعار تنظيم التجارة الدولية والتركيز على أن من أهداف منظمة التجارة العالمية إحداث التنمية الاقتصادية في العالم وبشكل خاص في الدول النامية والفقيرة، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن المنظمة لم تكن سوى أداة أخرى من أدوات سيطرة الأقوياء وذلك لان هذه المنظمة وقبلها اتفاقية الجات قد ظلت تسيطر عليها البلدان الصناعية المتقدمة التي كانت تقود المفاوضات وتدخل النشاطات المختلفة ضمن المفاوضات حسب استعدادها واستعداد مؤسساتها الإنتاجية أما الدول النامية فبقيت مغلوبة على أمرها إلى حد كبير حيث كان يقال بأن الجات هي "منتدى للأغنياء" فالقضايا التي كانت تطرح في الجولات الأولى لم تكن تهتم بما تعانيه البلدان النامية ولا تولي عناية بظروفها الخاصة(١).

1- عطية مهدي الفيتوري – التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية- مقال منشور على الموقع – http//www.aruc.org – مجلة البحوث الاقتصادية- العدد١-تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٢٢.

ومن اثار المنظمة على الدول النامية هي :

أثار مادية :-

ان بعض الدول النامية الفقيرة تعتمد على الرسوم الجمركية والضرائب التي تفرضها على السلع والبضائع المستوردة وتحصل على ايراد لا يستهان به للدولة وعند تحرير التجارة وتفيض التعريفات الجمركية سوف تقل هذه الايرادات بشكل كبير جدا" وان ما يعرف بمبدأ التخصص بالعمل في ضوء حرية التجارة سوف يكرس التخلف في الدول النامية ويجعلها متخصصة في انتاج المواد الاولية وهذا الامر ينطوي على نهب خيراتها واستثماراتها بأسعار زهيدة حتى ان التوجه الذي يمكن ان تفرزه الدول المتقدمة هو تنمية الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية وبالتالي التخلص من الملوثات واقناع الدول بانها تشارك الدول الصناعية في التطور الصناعي (١).

٢- اثار سياسية

ان الانعكاسات السياسية على الدول النامية الفقيرة كبيرة جدا حسب تعرض صادراتها الى مخاطر المنافسة الاجنبية فعلى سبيل المثال ان دول افريقيا جنوب الصحراء تهيمن على صادراتها السلع الاولية في حين ان وارداتها الرئيسية هي المواد الغذائية والزيوت والسلع المصنعة وعند تعرض هذه الصادرات والواردات الى تأثيرات التبادل التجاري الخارجي تتعرض هذه الدول الى مشاكل اقتصادية عادة تعالجها بطريقة سيئة وذلك عن طريق الديون التي تساهم بحل المشاكل انيا ولكنها تواجهها بمشاكل اكبر وهي مشاكل الديون التي تنعكس على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وصعوبات تسديد خدمة هذه الديون (٢) .

ان مثل هذه التغيرات الدولية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة سوف تكون اداة للضغط او التهديد بأجرائها في حال رغبة احد الاطراف المؤثرة على ابتزاز دولة ما وهذا ما يحصل في كثير من القرارات الدولية التي تحاك سيناريوهاتها خلف الكواليس ففي ببعض الاحيان نشاهد دولا" تتخلى عن بعض مواقفها الوطنية والقومية نتيجة للمؤثرات غير مباشرة التي بيد الدول الكبرى والتي اصبحت كبيرة وفعالة بحكم المؤسسات

1-د. جلال امين- العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة ارغواي ١٧٩٨-١٩٩٨ - الطبعة الاولى - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٩-بيروت -ص ١٨٠-١٨١.

٢- بول كاشين وكاترين ستايللو-الى متى تدوم صدمة معدلات التبادل التجاري في افريقيا وجنوب الصحراء- مجلة التمويل والتنمية- مجلد ٣٧-العدد ٢-صندوق النقد الدولي-النسخة العربية الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي-٢٠٠٠-ص٢٦-٢٧.

والمنظمات الدولية التي ترسم سياساتها وتوجيهها كيفما تشاء ومن هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية (١).

اثار صناعية:

إن عموم الدول النامية وحتى الدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا سوف تواجه منافسة كبيرة من البضائع والسلع الاجنبية ذات النوعية العالية والسعر المناسب الأمر الذي يؤدي الى انهيار الصناعة الوطنية امام هذه المنافسة غير المتكافئة ولذلك فإن المستفيد من تحرير التجارة هو الدول الصناعية التي ارتفع نصيبها من التجارة العالمية للصادرات أما الدول النامية فقد هبط نصيبها من الصادرات العالمية وعند الوقوف على هذا الموضوع نجد ان الدول النامية غير مؤهلة للوصول في المنافسة في ظل مبادئ حرية التجارة التي تدعو لها المنظمة التجارة العالمية وإن ما تدعو له الدول المتقدمة من ان حرية التجارة وتوسع التجارة والانفتاح على الاسواق العالمية من شأنه ان يسرع عملية النمو الاقتصادي ربما هذه وجهة نظر الدول الرأسمالية لأنها تفكر

بمصالحها وهذا هو الطريق الذي يمكن من خلاله سحب الدول النامية للانضمام في منظمة التجارة العالمية التي تدعي انه الطريق السليم لتطور الدول النامية وحل مشاكلها الاقتصادية ولابد من التأكيد على حقيقة مهمة وخطرة على الدول النامية إلا وهي يجب ان لا تورط نفسها في مسلسل المتاهة والضياع عندما تنظم الى منظمة التجارة العالمية قبل ان تفكر في عملية التنمية وتطوير اقتصادها بشكل يضمن لها حتى ولو حدود المنافسة الدنيا في الاسواق العالمية لان نمو الاقتصاد هو يخلق التجارة وليس العكس ولكن البلدان النامية لم تصل الى مرحلة من التنمية والتطور حتى تفكر بالنمو الاقتصادي الذي يقصد به الزيادة في الانتاج او الدخل في الاقتصاد الوطني إلا ان المشكلة كون معظم الدول العالم مازالت في المراحل من التنمية الاقتصادية التي يقصد بها التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع للتغلب على عوائق التنمية الاقتصادية(٢).

وهناك من يرى ان هناك فوائد غير مباشرة يمكن ان تجنيها بعض الدول النامية وهي:-

اولا: ان احترام شدة المنافسة في مجال السلع والبضائع الصناعية يمكن ان يولد حافزا" للدول النامية على تحسين منتجاتها من اجل ان تستطيع المنافسة على الصعيد الدولي.

١- براكاش لونغاي – الصلات التجارية بين الصين واقتصاديات شرق اسيا الاخرى – مجلة التمويل والتنمية – المجلد ٣٧- العدد٢- صندوق النقد الدولي -النسخة العربية الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي -٢٠٠٠- ص٣٤-٣٥.

٢- د. ابراهيم العيسوي – تقييم النظام الجديد لمنظمة التجارة العالمية من منظور التنمية العربية- الجات واخواتها- الطبعة الثانية- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت -١٩٩٧- ص٢٨ – ٣١.

ثانيا: ان الارتفاع المتوقع في اسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعوضات الغذائية سوف يكون حافزا" للدول النامية على تحسين الانتاجية في القطاع الزراعي .

ثالثا: ان تحرير التجارة الذي سيرافقه النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وهذا النمو لابد من ان يعود بالفائدة على الدول النامية من خلال زيادة طلب الدول الصناعية على صادراتها ومثل هذا الاثر سوف يكون محددا جدا لان الدول النامية تصدر المواد الاولية بأثمان زهيدة (١).

المطلب الثاني

اثار اتفاقيات منظمة التجارة في الدول العربية والعراق

تبين العديد من الدراسات أن البلدان العربية في مجموعها هي بلدان طرفية وتابعة بكل المضامين الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية في إطار التركيبة الكونية التي اتفق علي تسميتها بالنظام الرأسمالي العالمي فالأقطار العربية جميعها جزء لا يتجزأ من بلدان الأطراف أو المحيط التي خضعت أو لا تزال خاضعة لهيمنة واستغلال بلدان المركز الرأسمالي المتقدم(٢).

ونتيجة للظاهرة الاستعمارية قديمها وجديدها تركت تلك الظاهرة الاستعمارية المتجددة الأساليب والطرق والأدوات إرثاً ثقيلاً من التخلف والتشوه الاقتصادي والاجتماعي وأحدثت فراغاً سياسياً واختراقاً ثقافياً يصعب نفيه نظرياً وعملياً ونتيجة لهذه العملية التاريخية المركبة تعاني الدول العربية دون استثناء من وجود علاقات استغلالية حرمت بمقتضاها من بلورة نظام إنتاجي يتوافق مع متطلباتها وطموحاتها على أسس مستقلة يسهم في إحداث التوظيف الضروري لتنمية اقتصادها (٣).

وعقب جولة اروغواي التزمت معظم الدول العربية كغيرها من الدول النامية التي انضمت إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيث جاء في اتفاقية التعريفات الجمركية ما حد من سلطتها في إعادة النظر في تلك التعريفات وفق مصالحها الوطنية أو في مخالفتها أو الإخلال بها وهذا يعني بالطبع تقييد حريتها في رسم سياستها الوطنية في التنمية واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافه وخاصة بعد أن تحولت العديد من الاتفاقيات خلال جولة

١–د.ابراهيم العيسوي – مصدر سابق – ص٢٨ وما بعدها.

٢–د.فتحي محمد البعجه– التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي– الطبعة الثانية– دار النهضة العربية–ليبيا– ٢٠٠٦– ص٢٥.

٣– د. جوزيف رامز أمين– العولمة وإثرها على أفريقيا– الطبعة الاولى – الهيئة العامة المصرية للكتاب– القاهرة – ٢٠٠١– ص٣٣.

أوروجواي من اتفاقيات اختيارية إلى اتفاقيات ملزمة لجميع الدول الأعضاء وامتد الإلزام إلى ضرورة تعاون الدول النامية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنسيق اقتصادياتها مع السوق العالمية مما يعني استمرار تزايد الضغط على الدول العربية للسير في طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة (١)

فعلى سبيل المثال ان انضمام الاقطار العربية الى منظمة التجارة العالمية سوف تكون مجبرة على معاملة الكيان الصهيوني بنفس المعاملة التي تتعامل بها مع الدول الاخرى فضلا" عن الاعتراف بهذا الكيان من خلال الانضمام معه بمنظمة واحدة (٢).

وتنقسم الدول العربية من حيث طريقة وشكل انضمامها للمنظمة ومواقفها منها إلى أربع مجموعات: مجموعة دول انضمت عند تأسيسها ومجموعة دول انضمت إلى المنظمة بعد تأسيسها ومجموعه الدول التي تتمتع بصفة مراقب وهي دول في طور الانضمام مثل: ليبيا والجزائر والسودان واليمن ولبنان والعراق ودول غير أعضاء في منظمة هي سوريا والسلطة الفلسطينية وجيبوتي وإريتريا والصومال وجزر القمر ومن المتوقع أن تكتسب كل الدول العربية عضوية منظمة التجارة العالمية لأن جميعها تسعى للانضمام إليها(٣).

اولا:الآثار الإيجابية

أ- توفر الفرص لتصدير منتجات تمتلك فيها الدول العربية ميزات نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وبعض المنتجات الصناعية.

ب- ازدياد حماية الدول العربية لحقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق التي تنتهجها الدول المتقدمة كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات والتابعة لمنظمة التجارة العالمية تساعد على تقوية حقوق الدول العربية للنفاذ إلى الأسواق العالمية وتتيح فرصاً أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة عادلة.

ج- معاملة الدول العربية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في كثير من الحالات بما في ذلك كفالة الفرص لحماية صناعاتها الوطنية وإطالة الفترات السابقة على تنفيذها التزامات هي أقلّ مما هو مطلوب من الدول المتقدمة النمو.

١- صندوق النقد العربي - إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٩٣-٢٠٠٤) - موقع http://www.amf.org.ae

تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٧.

٢- براكاش لونغاي -مجله التمويل والتنمية- مصدر سابق-٣٤ومابعدها.

٣- د. مصطفى عبد الله خشيم-البيئة العالمية السياسية والاقتصادية في الدول النامية"- مجلة دراسات- العدد٢٧- ٢٠٠٦- ص ٩ وما بعده.

د- الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والنقص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يحفزان الدول العربية إلى تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي بصورة عامة.

ثانيا - الآثار السلبية

أ-انتهاء الفترة الانتقالية التي حُددت بعشر سنوات ارتفاع أسعار الواردات العربية من المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة.

ب- تعرُّض السلع الصناعية العربية لمنافسة دولية شديدة لأن معظمها مواد خام تسعى الدول الصناعية إلى ابتكار بدائلها كما أن إلغاء نظام الحصص لاستيراد الملابس الجاهزة العربية بعد (١٩٩٥-٢٠٠٤) سيؤثِّر في الموازين التجارية العربية ما لم تُطوَّر أساليب الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية.

ج- تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيعوق صناعة البتروكيماويات العربية التي ما زالت في طور النمو بتعريضها لمنافسة دولية شديدة .

د-ارتفاع معدلات البطالة في قطاع الصناعة العربية الذي يستوعب نحو ٢٤% من إجمالي اليد العاملة العربية إضافة إلى أن المنتجات الصناعية تتعرض لمنافسة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة.

هـ- تزايد نفقة برامج التنمية نتيجة تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وما ينجم عنها من ازدياد نفقة استيراد التقنيات الحديثة والنفقات المقترنة بحق استخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر وما إلى ذلك من تهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي والفكري .

و- ضَحْل الاستفادة العربية كثيراً من الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة العالمية في الخدمات المتمثلة في قطاعات البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والتشييد والاستشارات إلخ...

ز- تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة يؤثر سلباً في اقتصادات الدول العربية (١).

١- خالد بن سلطان -مقاتل الصحراء -كتاب الكتروني٢٠٠٩- منشور على الموقع :http//www.mogatel.com-وقت الزيارة ٢٠١٧/٣/١.

اما بالنسبة للعراق يجري النقاش منذ فترة حول جدوى انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفيما كون الانضمام في مصلحة العراق ام انه يمثل تحديا خطيرا وله تداعيات غير محسوبة النتائج في ظل الاوضاع الاستثنائية والصعبة للصناعة العراقية بشكل خاص وللوضع الاقتصادي بشكل عام (١).

فالسؤال المطروح هو ما هو الموقف المطلوب من مسالة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ؟

يتمحور الموقف حول رأيين متناقضين :الاول يعارض الانضمام على اساس انه ليس في صالح الصناعة العراقية ولا في صالح الاقتصاد الوطني ويرى بانه خلال المستقبل المنظور فان العضوية في المنظمة ليست مفيدة بالنسبة للعراق.

وذلك للأسباب التالية:

اولا": ان العراق يمتلك سلعة واحده للتصدير وهي النفط الخام ورغم انها تقع ضمن اطار مهام المنظمة من الناحية الفنية الا انها لا تواجه عوائق في الدخول الى الاسواق لدى البلدان الاعضاء في المنظمة.

ثانيا: رغم ان قوانين المنظمة تختص بالتجارة ولا تفترض تبني سياسات تستند الى السوق والمؤسسات الا ان الضغوط السياسية والتهديد بإبطاء العضوية قد يدفع البلدان التي تفكر في الانضمام الاضطرار الى الانفتاح على الاسواق واحداث التغييرات المؤسسي بأكثر مما هو مطلوب من قبل الاسواق.

ثالثا: ان عملية فتح الاسواق العراقية للمنافسة الخارجية سوف تشكل ضغطاً على الصناعة العراقية وخاصة تلك التي لا تتمتع بالقدرة التنافسية الكافية والى حد ما القطاعات الخدمية وقد تزيحها من السوق بشكل نهائي.

رابعا": واخيرا فان السياسات الاجتماعية التي تتبعها البلدان النامية ومنها العراق والتي تشمل الاعانات والمواد الأساسية المدعومة والطاقة سوف تكون خاضعه لضغوط البلدان الاخرى في المنظمة وبالنسبة للفئات من السكان التي تعاني منذ زمن طويل من الحرمان والفاقة فان مثل هذه الضغوط قد تضيف مشكلات الى الوضع الاقتصادي والسياسي الهش نوعا ما(٢).

.

١- د. علي مرزا – السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧- مقال منشور على الموقع: www.iraqistudies.org – تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١٢/٢٥.

٢- د. مدحت كاظم القريشي –تأثيرات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني- بحث منشور على الموقع www.iasj.net تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٢٢.

اما الرأي المؤيد للانضمام الى المنظمة يرى فيه فرصة لتحقيق المنافع والمكاسب وتجنب الانعزال والخسائر المتوقعة من عدم الانضمام (١).

يرى هذا الفريق بان انضمام العراق الى المنظمة يساهم بشكل ايجابي في النواحي الأتية:

اولا: حيث ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فان الاعتماد سوف يكون على الدولة في تطوير البدائل ولهذا فان العراق لم يستطع ان يحقق التغيرات المطلوبة في السياسات والمؤسسات دون ضغوط.

ثانيا: اذا بقي العراق خارج المنظمة فانه لن يتمكن من تحقيق التطور والتنمية المستدامة والتنويع في ظل الاعتماد على سياسات احلال الوارد والحماية فالنشاطات الموجهة للتصدير تحتاج الى الاسواق المفتوحة وعليه فان العراق لا يمكن له ان يجد اسواقا كافيه خارج المنظمة.

ثالثا: ان المساعدات الاجتماعية التي تأخذ شكل التحويلات النقدية مسموحة في ظل قوانين المنظمة وان نظام الحصة التموينية باق حتى يتحقق التحسن الاقتصادي والوضع الاجتماعي الذي يسمح بظهور البديل.

رابعا: من الممكن استخدام حجة البلدان النامية للحصول على اعفاءات وتأخيرات في تطبيق الاجراءات المعمول بها بالنسبة لبعض البلدان وذلك لبعض الوقت.

ولهذا فأن البعض يعتبر ان خيار الانضمام محسوم سلفاً وذلك استناداً الى مضامين وتوجهات الدستور العراقي ومؤتمر العهد الدولي مما يحسم الامر لصالح اقتصاد السوق ويدفع باتجاه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(٢).

وفيما يلي اهم الاثار الايجابية والسلبية لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

اولا : التأثيرات الايجابية

من ابرز التأثيرات الايجابية المتوقعة من انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية هي دفع الاقتصاد الوطني باتجاه الاقتصاد الحر والمنافسة العالمية والتي تفضي الى انتاج السلع بأسعار منخفضة وبمواصفات عالية بما يحقق الفائدة للمستهلكين والمنتجين على حد سواء كما ان الاتفاقية مع المنظمة تتضمن نصوصا تقضي بمعاملة مميزة وتفضيلية للبلدان النامية وتؤهله للحصول على كثير من الحقوق والمنافع والفرص لفتح الاسواق العالمية أمام الصادرات الوطنية وتحفيز الانتاج الوطني ان التوسع المتوقع في الانتاج من شانه توسيع فرص العمل وتقليص حجم البطالة من جهة وتوسيع فرص التصدير للأسواق الخارجية من جهة اخرى والذي ينعكس

١-د. علي مرزا – مصدر سابق.

٢-د. مدحت كاظم- مصدر سابق-ص٥٦.

ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات كما ان الانضمام يساهم في حماية المنتجات المحلية من الممارسات التجارية الضارة وخاصة حالات الاغراق من خلال السماح بإصدار التشريعات اللازمة لمكافحة الحالات المذكورة واخيراً فان انفتاح الاسواق العالمية والمنافسة يعملان على تشجيع حركة الاستثمار الاجنبي ويسهل تدفق التكنولوجيا الحديثة الى العراق والذي يعزز القدرات التكنولوجية المحلية ويحفز الاستثمار المحلي (١).

ثانيا: التأثيرات السلبية

وبالمقابل فان انضمام العراق الى المنظمة ينطوي على سلبيات ومواجهة تحديات كبيرة وخطيرة لا بد من التعامل معها وتذليلها لغرض التمكن من الاستفادة من عضوية المنظمة واهم هذا السلبيات هي ان الايجابيات المذكورة انفاً هي بمثابة احتمال قائم وليس نتيجة حتمية فالأمر يعتمد على واقع العراق وظروفه الاقتصادية ومدى قدرته على التكيف والايفاء بمتطلبات الانتفاع من المميزات الايجابية التي تقدمها المنظمة وان الانفتاح التام للأسواق العالمية وإلغاء الرسوم الجمركية وكل اشكال الحماية والدعم سوف يكون بطبيعة الحال في صالح البلدان المتقدمة التي تمتلك اقتصاداً متطوراً وقدرات انتاجية وتصديرية هائلة ومستوى عال من التنافسية(٢).

وفضلاً عما تقدم فأن هناك العديد من المعوقات التي يواجها العراق حالياً والتي تمثل اعباءً اضافية لا تساعد على الاستفادة من مميزات الانضمام ولا تجعله قادراً على تجنب السلبيات ومن اهمها.

ان حوالي ٩٠% من مشروعات القطاع الصناعي الخاص متوقفة لأسباب امنية ومالية وفنية فضلاً عن مشكلة الكهرباء وان اغلب مصانع القطاع المختلط متوقفة هي الاخرى لنفس الاسباب كما ان القطاع الصناعي العام شبه معطل وان المصانع العاملة فيه تعمل بربع او ثلث طاقاتها الانتاجية وان الوضع في القطاع الزراعي ليس احسن حالاً من القطاع الصناعي بسبب شح المياه وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج من بذور وأسمدة وانقطاع الكهرباء ومزاحمة المنتجات المستوردة من دول الجوار...الخ ،وان ارتفاع مستوى التضخم النقدي وارتفاع الاسعار يمثل مشكلة ومعوقاً امام محاولة تصدير المنتجات المحلية كما ان الوضع الامني الهش وغير المستقر يضيف أعباء اضافية على النشاط الاقتصادي والاستثماري في البلد(١).

١-د.عبد الناصر نزال العبادي-مصدر سابق-ص٨٧.

٢ -تقرير مكتب السكرتير العام للمنظمة – منشور على الموقع :www.civicus.org/new/content/desk – تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٢/٥.

يتضح مما تقدم ان الاثار السلبية واقعة لا محال وان نتائجها خطيرة على الدول النامية اما الاثار الايجابية فهي قليلة وهامشية التأثير وهي تتوقف عل ارادة الدولة وقدراتها في ان تواجه التحديات العالمية التي اصبحت امرا" واقعا" فالانضمام الى منظمة التجارة العالمية اصبح حتميا والاستفادة من هذا الانضمام يتوقف على قدرة الدولة في اثبات تقدمها وتطورها الذي سيؤهلها الى منافسة الدول الاخر في مجالات الاقتصادية سواء كانت صناعية ام خدمية.

الخاتمة

بعد ان استعرضنا نشأة منظمة التجارة العالمية ومبادئها واهدافها وشروط الانضمام الانسحاب منها وكذلك اثار اتفاقيات المنظمة على دول العالم الثالث ومنها العراق، قد توصلنا الى حزمة من والاستنتاجات التوصيات ومنها فيما يأتي:

الاستنتاجات

١-تهدف المنظمة العالمية للتجارة الى خلق بيئة تجارية دولية أكثر انفتاحا حيث أنها تقوم على مبادئ من شانها تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز الغير تعريفية إضافة إلى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة.

٢-ان منظمة التجارية العالمية تسعى لرفع مستوى المعيشي لدول الاعضاء وان المنظمة جاءت من اجل ان تضع بيئة دولية تجارية اكثر انفتاحا وان تحقق التعاون والتبادل التجاري الحر بين الدول.

٣-ان قدرة دول العالم على الاستفادة من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتوقف على قدرة الدولة على الانتاج في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية فهي تستطيع ذلك اذا كانت تمتلك انتاجا متميزا ،لان المنظمة ستتيح لها فرصة التبادل التجاري بحرية اكبر.

٤-ان الدول المتقدمة تحقق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة جدا من خلال امكانياتها الاقتصادية التي تساعدها على الهيمنة على التجارة العالمية اكثر من الدول النامية وبالتالي تعميق تبعية الدول النامية.

التوصيات

١-ان يتم معاملة دول الاعضاء بالمساواة ويتم الغاء التعريفة الجمركية لتحقيق اكبر قدر من حرية التجارة بين الدول .

٢-ان الدول النامية عليها الانضمام إلى المنظمة وهذا واقعا لا يمكن التهرب منه مهما كانت النتائج سلبية لان السلبيات والمصاعب ستجعل الدول تفكر جيدا بالتنمية والتقدم العلمي والصناعي والاقتصادي الذي يؤهلها للمنافسة في الاسواق الدولية.

٣-لغرض تسهيل عملية الانضمام لابد من تعديل سياسة الدول لتوافق مع منهجية عمل منظمة التجارة العالمية.

المصادر

اولا : الكتب

١–د.ابراهيم العيسوي –تقييم النظام الجديد لمنظمة التجارة العالمية من منظور التنمية العربية الجات واخواتها – الطبعة الثانية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت–١٩٩٧.

٢–اميرتا نازلكيا– الوجيز في منظمة التجارة العالمية – ترجمة عبد الاله الملاح – الطبعة الاولى– العبيكان للنشر– الرياض–٢٠٠٨.

٣–اوليفية بلين – منظمة التجارة العالمية – ترجمة عثمان الحيالي – الطبعة الثانية– المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر– ليبيا – ٢٠٠٧.

٤–جلال أمين– العولمة والتنمية العربية في حمله نابليون أورغواي ١٧٩٨–١٩٩٨ – الطبعة الاولى – مركز الدراسات الوحدة العربية –بيروت –١٩٩٩ .

٥– د. جوزيف رامز أمين –العولمة وأثرها على افريقيا –الطبعة الاولى – الهيئة العامة المصرية للكتاب – القاهرة –٢٠٠١ .

٦– د. رعد حسن الصرن –اساسيات التجارة الدولية المعاصرة – الطبعة الاولى– دار الرضا للنشر – سوريا –٢٠٠٠ .

٧– د. سهيل حسين الفتلاوي – منظمة التجارة العالمية – ترجمة عبد اله الملاح – الطبعة الاولى – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان –٢٠٠٩ .

٨– سمير محمد عبد العزيز – التجارة العالمية والجات – الطبعة الاولى – مركز الاسكندرية للكتاب – القهرة –١٩٩٤.

٩– د.عبد الناصر نزال العبادي – منظمة التجارة العالمية واقتصاديات االدول – الطبعة الاولى – دار الصفا للنشر والتوزيع – عمان –١٩٩٩ .

١٠- د. عبد الواحد العفوري -العولمة والجات التحديات والفرص - الطبعة الاولى - مكتبة مدبولي للنشر - القاهرة -٢٠٠٠-

١١- د. عادل المهدي - عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية - الطبعة الثانية - دار المصرية اللبنانية - مصر -٢٠٠٤ .

١٢- عبد الفتاح مراد - شرح النصوص العربية للاتفاقيات الجات -الطبعة الاولى - دار الوطن للنشر - مصر- ١٩٩٧ .

١٣- د. فتحي محمد البعجة - التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي - الطبعة الثانية - دار النهضة العربية - ليبيا -٢٠٠٦ .

١٤- د. فادي علي مكي - ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية -الطبعة الاولى - المركز اللبناني للدراسات - لبنان -٢٠٠٠ .

١٥ - فضل علي مثنى - الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية - الطبعة الاولى - مكتبة مدبولي للنشر- ٢٠٠٠.

١٦ - د. محمد صفوت قابل - منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية - الطبعة الاولى - الدار الجامعية للنشر - مصر -٢٠٠٨ .

١٧- د. مصطفى سلامة - الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية - الطبعة الاولى - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت -١٩٩٨.

١٨- د. نبيل حشاد - الجات ومنظمة التجارة العالمية - الطبعة الاولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة -٢٠٠١ .

ثانيا : المقالات

١-براكاش لونغاي_ ترجمة احمدعبدالاله – الصلات التجارية بين الصين واقتصاديات شرق اسيا- مجلة التمويل والتمنية – المجلد٣٧- العدد٢- النسخة العربية الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي -٢٠٠٠.

٢-بول كاشين وكاترين ستايلو_ ترجمة محمد علي صالح – الى متى تدوم صدمة المعدلات في افريقيا وجنوب الصحراء – مجلة التمويل والتنمية – مجلد ٣٧- العدد ٣ النسخة العربية لصندوق العربي والاقتصادي والاجتماعي – ٢٠٠٠.

٣-د. مصطفى عبد الله خشيم – البيئة العالمية السياسية ولاقتصادية في الدول النامية – مجلة الدراسات – العدد٢٧ – ٢٠٠٦.

ثالثا: مواقع الكترونية

١- د. خالد بن سلطان – كتاب مقاتل الصحراء – منشور على الموقع http// www.mogatel ./com.

٢- تقرير مكتب السكرتير العام للمنظمة منشور على الموقع .www.ciricus.org.net.

٣-اتفاقية منظمة التجارة العالمية منشورة على الموقع .http// www.wtoarab.org.

٤-د. اديب قاسم الشندي – بحث -انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي – جامعة واسط وطني – كلية الادارة والاقتصاد- منشور على الموقع http// www. iasj.net .

٥- خالد حنفي – بحث -منظمة التجارة العالمية -منشور على الموقع http//www.islamaline.net .

٦ -د .مدحت كاظم الشندي – بحث- تأثيرات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية عل الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني – منشور على الموقع http// www. iasj.net.

٧- ولد سيدي محمد مصطفى – مقال – منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد – منشور على الموقع

.http// www. Aljazeera.net

٨ –د. علي مرزا – مقال – السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في العراق٢٠٠٣–٢٠٠٧ – منشور على الموقع http// iraqistudies. org .